

## تمهيد

العربية السعودية بمرتبتها كأكبر اقتصاد من حيث القيمة الحقيقية والقيمة الإسمية على حد سواء. ولكن، على الرغم من أن لدى الإمارات العربية المتحدة في ظاهر الأمر ثاني أكبر اقتصاد من حيث القيمة الإسمية، تكشف مماثلات القوة الشرائية أن اقتصاد مصر يحتل المرتبة الثانية حجماً من حيث القيمة الحقيقية. ولدى إجراء مقارنات على الصعيد العالمي، تُبيّن مماثلات القوة الشرائية، على النقيض مما تعكسه أسعار الصرف، أن متوسط الرفاه المادي الفردي في هذه المجموعة من البلدان أعلى من المتوسط العالمي.

وتتفاوت هذه البلدان تفاوتاً كبيراً من حيث البنى الاقتصادية ومستويات الدخل ودرجات الرفاه وتكاليف المعيشة. وعندما يتعلق الأمر بدخل الفرد، هناك فيما بينها اختلافات صارخة. فالفوارق في الدخل عبر البلدان ملحوظة بشكل خاص بين بلدان مجلس التعاون الخليجي من جهة والبلدان العربية الأخرى من جهة ثانية. وتشير تحويلات أسعار الصرف أن اللامساواة في الدخل ضمن هذه المجموعة من البلدان تزايدت مع الوقت، بينما يتكشّف العكس عندما تُجرى مقارنات حقيقية باستخدام مماثلات القوة الشرائية، إذ يُقلب الاتجاه ليعكس حركة أوثق باتجاه المساواة في الدخل مع الوقت.

واليوم، تكتسب مماثلات القوة الشرائية أهمية أكبر في تحقيق التنمية المستدامة والرخاء المشترك والعيش الكريم. ومن بين استخدامات أخرى عديدة، تمكّن مماثلات القوة الشرائية قياس التقدّم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال دخولها في احتساب مؤشرات 8 من أهداف التنمية المستدامة الـ 17.



رولا دشتي  
الأمينة التنفيذية  
الإسكوا

في أوقات يشهد فيها العالم حالة من عدم اليقين التي تفاقمت بفعل جائحة كوفيد-19، ومع ما تواجهه اقتصادات بعض البلدان من ركود وأزمات مالية، يدرك الناس أهمية التحويلات طبقاً لمماثلات القوة الشرائية، نظراً لأن الأسعار قد تتفاوت تفاوتاً كبيراً من بلد إلى آخر بينما تظل أسعار الصرف الرسمية في السوق في معظمها ثابتة فلا تعكس القيمة النسبية الحقيقية للعمات وقوتها الشرائية عبر البلدان المختلفة.

وتكمن أهمية برنامج المقارنات الدولية في إنتاجه تقديرات موثوقة لمماثلات القوة الشرائية تُستخدم لقياس الأحجام الحقيقية لاقتصادات البلدان، ما يمكن إجراء مقارنات مكانية لأحجام اقتصادات البلدان، والدخل الكلي ودخل الفرد، والرفاه المادي الفردي، ومستويات الأسعار، فتتوفر بذلك بيانات حاسمة الأهمية لاتخاذ قرارات مستنيرة وصنع سياسات قائمة على الأدلة.

يقدم هذا التقرير مؤشرات وتحليلاً مقارناً للأحجام الحقيقية لاقتصادات 12 بلداً عربياً شارك في برنامج المقارنات الدولية بقيادة الإسكوا، وهي الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان والعراق وعمان ودولة فلسطين وقطر والكويت ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية. وقد مكّن التزام هذه المجموعة من البلدان الإسكوا من النجاح في وضع برنامج إحصاءات أسعار متكامل تماماً، يتم في إطاره دمج برنامج المقارنات الدولية مع العمل المنتظم على مؤشر أسعار الاستهلاك لإنتاج مماثلات قوة شرائية بوتيرة سنوية وتطوير مؤشرات أسعار موحدة أخرى.

في هذه المجموعة من البلدان، التي تشكّل حوالي 84 في المائة من اقتصاد المنطقة العربية، تحتفظ المملكة